التلوث البيئي في دول الخليج العربي

ر. ابحاث اقدم / هيفاء نجيب مهودر
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/جامعة البصرة

تواجه دول مجلس التعاون ، كسائر المجتمعات المدنية ، العديد من المخاطر التي قد تهدد حياة الإنسان والبيئة ، وتتطلب استعداداً تاماً لتحديدها وإدارتها والتعامل معها بأسلوب يعتمد على الوسائل العلمية الحديثة . ومع الازدياد المضطرد للمخاطر المحيطة بدول مجلس التعاون ، خارجياً وداخلياً ، وما شهدته المنطقة ، ولا تزال ، من حروب وأزمات خلال العقود الثلاثة الماضية ، تظهر الحاجة إلى تبني أسلوب إداري حديث للتنبؤ بجميع المخاطر الكامنة الطبيعية منها كالزلازل والعواصف الرملية ، والصناعية كحوادث الانفجارات وتسرب المواد الخطرة في الهواء الجوي أو في مياه البحر ، أو حتى تلك التي قد تنتج جراء أعمال تخريبية وتخطيط مسبق.

تتعرّض المناطق والبيئات الساحلية والبحرية في منطقة الخليج العربي للكثير من الضغوط والتهديدات. ومن أهم هذه الضغوط التنمية الساحلية السريعة للمدن السكنية والمنتجعات والمشروعات السياحية وردم واستصلاح الأراضي الساحلية، بالإضافة إلى التلوث النفطي والكيميائي وغزو الأجناس الغريبة والصيد الجائر للثروة السمكية.

ولقد أدّى سحب الرمال من قاع البحر لاستخدامها في ردم السواحل لبناء المجمعات السكنية والسياحية والبنية التحتية إلى تغيرات واسعة للبيئة الساحلية الطبيعية في الخليج العربي وتغييرات كبيرة في البيئة القاعية البحرية وموائل ومراعي الأسماك

والأحياء التي تعيش فيها. وتشير الدّراسات إلى أنّ بعض دول المجلس قد قامت بتغيير أكثر من 40% من الشريط الساحلي فيها. ففي البحرين زادت المساحة الأرضية بأكثر من 40 كيلومترا مربعا في أقل من 20 عاما من خلال ردم المناطق الساحلية الطبيعية، وفي إمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة تم استخدام أكثر من 100 مليون متر مكعب من الصخور والرمال في مشروع جزر النخيل لزيادة طول الساحل بحوالي 120 كيلومترا، وفي المملكة العربية السعودية تم سحب أكثر من 200 مليون متر مكعب من الرمال البحرية لإنشاء مدينة الجبيل الصناعية.

وتمثل التصريفات الصناعية والزراعية ومصانع الأغذية المنتشرة على سواحل الخليج العربي بالإضافة إلى تصريفات محطات معالجة مياه الصرف الصحي للمياه العادمة أو المعالجة جزئيا مباشرة على البيئة الساحلية والبحرية المصادر الرئيسة للتلوث العضوي والبيولوجي، ولقد نتج عن هذه التصريفات الكثير من حالات نفوق الأسماك في أكثر من دولة من دول المجلس في العقد الماضي، والتي أدّت إلى خسائر اقتصادية جسيمة لصناعة صيد الأسماك والصيادين المحليين.

ومن جهة أخرى تمثل محطات التحلية، التي تعتمد عليها دول المجلس بشكل رئيسي في تلبية المتطلبات المائية للسكّان المتزايدة، أحد مصادر التلوث المقلقة للبيئة البحرية والساحلية. وتدل الدّراسات المتوافرة في منطقة الخليج العربي – على رغم قلتها في هذا المجال – على وجود تأثيرات سلبية كثيرة وكبيرة لهذه المحطات في المناطق المحيطة بها، فبالإضافة إلى تلوث الهواء بسبب انبعاث مختلف أنواع الأكاسيد من مداخن محطات التحلية، وخصوصا تلك المحطات التي تستخدم النفط بدلا من الغاز الطبيعي، تؤدي هذه المحطات إلى أضرار جسيمة للبيئة البحرية بسبب صرف المحلول الملحي المركز والحار المتخلف عن عملية التحلية، ومخلفات المواد الكيماوية المستخدمة في معالجة المياه والآثار المتبقية من العناصر التي تكون قد التقطتها وهي

داخل وحدة التحلية، ما يؤدي إلى تغيرات كيماوية وطبيعية وبيولوجية في البيئة البحرية المحيطة. وبحسب المعطيات الحالية من معدلات نمو السكّان والتنمية الحضرية، فإنه من المتوقع أنْ يتعاظم معدل الزيادة في السعة الإنتاجية لمحطات التحلية في دول مجلس التعاون بمعدلات تفوق المعدلات السابقة التي تمت ملاحظتها في الفترة الماضية، ومن المتوقع كذلك أن تزداد تأثيراتها السلبية على البيئة البحرية في المناطق المحيطة بمحطات التحلية، ما يتطلب استخدام التقنيات الضرورية لتخفيض هذه التأثيرات.

ويمثل التلوث الكيميائي والانسكابات النفطية المصاحبة لعمليات النفط أحد مصادر التلوث المستمرة في الخليج العربي، حيث يقع على سواحل الخليج العربي أكثر من 15 مجمعا للبتروكيماويات ومصنع لتكرير النفط، وتمخر عباب الخليج العربي أكثر من 250 ألف ناقلة نفط سنويا، تمثل حوالي 60 في المئة من إجمالي النفط المصدّر العالمي. ولقد تم تقدير كميات النفط التي يتم تصريفها سنويا في مياه الخليج العربي مع عمليات إفراغ مياه توازن هذه الناقلات بحوالي 272 ألف طن من النفط! هذا بالإضافة إلى المخلفات الأخرى الصلبة والسائلة التي تصرفها هذه الناقلات في الخليج العربي.

ويضاف إلى هذه الشوائب النفطية التي تفرغ مع مياه توازن ناقلات النفط إدخال الأجناس الغريبة المنقولة مع هذه المياه من البحار والمحيطات الأخرى، والتي تمثل تهديدا إضافيا للبيئة البحرية في منطقة الخليج العربي وتنوعها الحيوي، وتؤثر سلبا على الثروة السمكية وصناعة صيد الأسماك في دول المجلس، التي تعاني أصلا من تهديدات تدمير البيئات والتلوث المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى الصيد الجائر وغير المنظم للأسماك الذي يهدد المخزون السمكي في الخليج العربي.

وانطلاقا من "السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة" التي اعتمدها المجلس الأعلى في الدورة السادسة (مسقط ، نوفمبر 1985م) ، خصص الوزراء المسؤولون عن شؤون البيئة ، في العام 1997م ، جائزة دورية للبيئة ، تهدف إلى تشجيع الأعمال البيئية والمبادرات الفردية والجماعية التي من شأنها المساهمة في حماية البيئة وصون مقوماتها ، وتحفيز الأفراد والمؤسسات على الابتكار والإبداع في مجال البيئة وتنميتها، كما تهدف إلى نشر الثقافة والوعي البيئي بين السكان في دول المجلس. وتتضمن الجائزة خمسة أقسام: أفضل بحث في مجال البيئة ، والتوعية البيئية ، وشخصية البيئة، والإعلام البيئي ، وأفضل مؤسسة صناعية في كل دولة من دول المجلس تلتزم بالمقاييس والمعايير البيئية.

وتكاملا مع الجهود التي تقوم بها دول المجلس في مجال تطوير البرامج التوعوية، وإدخال التربية البيئية في جميع مراحل التعليم ، بما في ذلك عقد الندوات وورش العمل وحلقات النقاش واللقاءات الأخرى على المستوى الوطني والإقليمي ، فقد أقر الوزراء المسؤولون عن شؤون البيئة تشكيل لجنة متخصصة تعنى بالإعلام والتوعية البيئية ، وحددت لها مجموعة من الأهداف والبرامج والأنشطة.

تتعاون دول المجلس مع كافة المنظمات العاملة في مجال حماية البيئة وصيانة مواردها الطبيعية . ومن أبرز تلك المنظمات : المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، والاتحاد الأوربي ، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا ، والمجلس التنفيذي للوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ، واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب أسيا (ألاسكوا) ، وسكرتاريات بعض الاتفاقيات الدولية . ويوجد تنسيق مستمر مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في الأنشطة والمشاريع التي تتعلق بحماية البيئة البحرية ، وفي مقدمتها التعاون والتنسيق في مجال إقامة مرافق استقبال مخلفات السفن في دول المجلس والمشاركة في الاجتماعات الوزارية والفنية للمنظمة.

أما بالنسبة للاتحاد الأوربي ، فتم خلال المرحلة الأولى من برنامج العمل المشترك بين الاتحاد الأوربي ودول المجلس (1996 . 2000) تنفيذ العديد من برامج التعاون ، أبرزها : إنشاء محمية للحياة الفطرية في مدينة الجبيل بالمملكة العربية السعودية ، وتبادل زيارات المختصين ، وعقد ورش العمل المشتركة في مجال تلوث البيئة البحرية بالزيت ، وإدارة المخلفات الخطرة ، وتلوث الهواء ، ومساهمة الاتحاد في تمويل الدراسة الاستشارية الخاصة بإقامة مراكز استقبال مخلفات السفن في دول الخليج ، وفي تمويل إعداد مسودة بروتوكول التنوع البيولوجي للحياة البحرية في دول المنطقة. وفي الأعوام 2007 و 2008 و 2009، عقد ثلاثة إجتماعات لخبراء تغير المناخ بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي ، تمهيداً لعقد اجتماعات قادمة في مجالات بيئية مختلفة ، وذلك بناء على قرار من المجلس الوزاري المشترك بين الجانبين . كما عقدت ندوة مشتركة مع الإتحاد الأوربي حول البيئة في مسقط يومي 15 و 16 يناير 2011 . بالاضافة إلى قيام وفد من مسؤولي الأجهزة البيئية في دول المجلس بزيارة إلى الاتحاد الاوروبي خلال شهر مايو 2011 للإطلاع على تجربة الاتحاد في مجال حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية.

وقد وقعت دول المجلس أو قبلت أكثر من 33 اتفاقية ومعاهدة إقليمية ودولية في مجال البيئة وحماية الحياة الفطرية والموارد الطبيعية. وتعد اتفاقيات التنوع البيولوجي وحماية طبقة الأوزون وتغير المناخ ومكافحة التصحر والتجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الاتفاقات التي حازت على اهتمام دول المجلس والتي حققت نجاحات ملحوظة في الالتزام بما ورد في هذه الاتفاقيات . وإدراكاً من دول المجلس لأهمية هذه الاتفاقيات تشكل لكل اتفاقية فريق عمل خاص يتابع تطوراتها ومستجداتها بما يخدم مصالح دول المجلس على المستوى الوطني والإقليمي.